● أخبار قصيرة

هرمزغان تحقق قفزة قياسية في نقل البضائع

أكد المدير العام للموانئ والملاحة البحرية في محافظة هرمزغان، أن خروج الشاحنات المحملة بالبضائع المستوردة والعابرة تراجع بنسبة ٩٣٪ لمدة خمسة أيام فقط عقب اندلاع الحرب المفروضة، إلا أن المسار التصاعدي بدأ اعتبارًا من اليوم السادس، ليسجل ارتفاعًا بلغ ١٤ ضعفًا.

وأوضح حسين عباس نجاد، الإثنين، أنه اعتبارًا من ٧ مارس/ آذار ٢٠٢٦، وبالتعاون مع الجهات المعنية والمؤثرة في قطاع نقل البضائع، عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل العدوان، حيث ارتفع عدد الشاحنات الخارجة يوميًا من ١٦٥ شاحنة (بما يعادل ٣ آلاف و ٦٣٠ طنًا من البضائع) إلى ألفين و٤٢٢ شاحنة يوميًا (بما يعادل ٥٣ ألفًا و ٢٨٤ طنًا). وأضاف: أنه في إطار ضرورة إيصال السلع الأساسية والمواد الأولية للمصانع إلى مختلف أنحاء البلاد، جرى الاستفادة من القدرات اللوجستية لميناء الشهيد رجائي وشبكة النقل بالسكك الحديد، حيث تم شحن ٥٩ ألفًا و ٥٧٠ طنًا من هذه البضائع إلى الأسواق في مختلف أنحاء البلاد، بما يضمن تلبية احتياجات المواطنين المعيشية، مشيراً إلى أن العودة السريعة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الحرب جاءت نتيجة التخطيط الدقيق والتفاني المخلص لجميع الجهات العاملة في الجبهة الإقتصادية بالمحافظة.

مؤشر بورصة طهران يواصل مكاسبه

ارتفع المؤشر العام لبورصة طهران، في ختام تعاملات الثلاثاء، بمقدار ٦٨ ألفًا و٣٩٩ نقطة، بما يعادل ١/٣٥ ٪ ليصل إلى مستوى ٥ ملايين و١٢٧ ألف نقطة. كما صعد مؤشر الأسهم متساوية الأوزان بمقدار ٢٢ ألفًا و٣٧٧ نقطة ليستقر عند مليون و٣٤١ ألف نقطة.

وفي ختام تعاملات أمس، دخلت سيولة بقيمة ٢/٩٥٢ تريليون تومان من المستثمرين الأفراد إلى الأسهم وحقوق الأولوية وصناديق الاستثمار في الأسهم، فيما تدفقت ٣٩٢ مليار تومان إلى صناديق الدخل الثابت. وفي المقابل، سجلت صناديق الاستثمار ذات الرافعة المالية وصناديق الذهب خروج استثمارات للأفراد بقيمة ١٤٠ مليار تومان و ٧٠ مليار تومان على التوالي.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات ٢٥٠/٩ تريليون تومان، في حين تجاوزت قيمة التداولات النقدية ١٨ تريليون تومان. وأغلقت ٨٣ ٪ من أسهم السوق على ارتفاع، حيث سجلت ٥٩٩ شركة مكاسب، بينما أنهت ١٧ ٪ من الأسهم تعاملاتها على انخفاض، بواقع ١٣٩ شركة.

كما ارتفع مؤشر سوق التداول خارج البورصة بمقدار ٥٣٧ نقطة ليستعيد مستوى ٣٩ ألف نقطة، فيما بلغت قيمة التداولات في السوق ٢٢٢ تريليون تومان، توزعت بواقع ٤ تريليونات تومان لتداولات الأسهم، و١١/٣ تريليون تومان للأوراق المالية الإسلامية، و ١٩٠ تريليون تومان لعمليات السوق المفتوحة.

خطط حكومية لتعزيز التجارة مع العراق عبر المنافذ الغربية؛

إيلام تسرّع تطوير معابرها الحدودية لترسيخ مكانتها في التجارة الإقليمية

الوفاق/ لطالما عُرف معبر مهران الحدودي الدولي بوصفه طريقًا لزوار العتبات المقدسة، إلا أنه بات اليوم، إلى جانب هذه الرسالة الروحية، يؤدي دورًا جديدًا في الإقتصاد الإيراني، إذ يشير تسجيل صادرات بقيمة ١٥٠ مليون دولار وتحقيق نمو ملحوظ في المؤشرات التجارية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري إلى تشكّل ملامح جديدة لهذا المعبر، وهذين البُعدين والوظيفتين اللتين يجسدهما معبر مهران جعلاه أحد أهم مراكز التجارة العابرة للحدود في غرب إيران.

وفي الجغرافيا الإقتصادية الإيرانية، لا تُعدّ بعض المعابر الحدودية سوى نقاط لعبور البضائع، غير أن مهران تجاوز خلال السنوات الأخيرة هذا المفهوم، ليغدو عقدةً استراتيجية للتجارة والترانزيت والتفاعلات الإقتصادية مع العراق، حيث يضطلع اليوم في آنٍ واحد بأعباء الإقتصاد والصادرات وحركة الزيارة، فيما يتعاظم دوره يومًا بعد آخر في تعزيز التعاون الإقتصادي بين طهران وبغداد.

تسارع وتيرة الأنشطة التجارية عبر مهران

تُظهر إحصاءات الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، رغم بعض القيود والظروف الخاصة التي شهدتها البلاد، صورةً تبعث على التفاؤل بشأن تسارع وتيرة الأنشطة التجارية عبر هذا المعبر. فقد جرى خلال هذه الفترة تصدير أكثر من ٥٢٤ ألف طن من السلع، بقيمة تقارب ١٥٠ مليون دولار، عبر جمارك محافظة إيلام، مسجلة نموًا بنسبة ٣٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وهو ما يعكس ارتفاع مساهمة معبر مهران في الصادرات غير النفطية، وتعزيز مكانة السلع الإيرانية في السوق العراقية.

وبالتزامن مع نمو الصادرات، واصلت مؤشرات التجارة الخارجية الأخرى مسارها التصاعدي، حيث ارتفعت الإيرادات الجمركية في المحافظة بنسبة ٥٤٪ لتتجاوز ٣٧٥ مليار تومان، كما سجلت حركة ترانزيت البضائع نموًا بنسبة ٩٠٪، الأمر الذي عزز مكانة معبر مهران بوصفه أحد المحاور الرئيسة في شبكة النقل الإقليمية. ويُعدّ تزايد حركة أسطول الشاحنات دليلًا آخر على ازدهار هذا المعبر الحدودي، إذ عبرت أكثر من ٢٣ ألف شاحنة محملة بالبضائع التصديرية، إلى جانب الارتفاع الملحوظ في عدد مركبات الشحن العابرة (الترانزيت)، ما يؤكد أن مهران أصبح أحد أكثر المعابر التجارية ازدحامًا بين إيران والعراق، ويضطلع بدور مهم في تلبية احتياجات السوق العراقية. كما تعكس تركيبة السلع المصدّرة تنوع القدرات الإنتاجية الإيرانية، إذ تشمل أبرز الصادرات المنتجات الزراعية، ومواد البناء، والبلاط والسيراميك، ومنتجات الحديد، وقضبان التسليح، والأسماك الحية، وأحجار البناء، والتي تُصدَّر جميعها إلى السوق العراقية عبر هذا المعبر.

ولا تسهم صادرات هذه السلع، إلى جانب تنوعها، في تعزيز الإيرادات من النقد الأجنبي وخلق فرص عمل مستدامة فحسب، بل تدعم أيضًا تنمية الإنتاج المحلي. كما تُظهر مراجعة أداء العام الماضي أن هذا المسار ليس ظرفيًا أو مؤقتًا، بل يواصل زخمه ويتجه نحو مزيد من النمو والتوسع.

مهران.. رمزاً لنجاح الصادرات غير النفطية

يؤكد تصدير سلع بقيمة تجاوزت مليارًا و٣١٨ مليون دولار عبر معبر مهران خلال العام الماضي المكانة المتميزة لهذا المعبر، إذ بات يُصنّف ضمن أهم المنافذ التصديرية في البلاد، ورسّخ موقعه في منظومة التجارة الخارجية الإيرانية.

تُظهر إحصاءات الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري صورة تبعث على التفاؤل بشأن تسارع وتيرة الأنشطة التجارية عبر معبر مهران

مشروع إنشاء سوق «هلالة الشمالي» الحدودي دخل مرحلة الدراسة تمهيدًا لإقراره النهائي في اللجنة الإقتصادية التابعة للحكومة

ومع إدراج مهران ضمن نطاق المنطقة الحرة، برزت فرص جديدة لتعزيز هذه الإمكانات، إذ إن إنشاء المراكز الخدمية والداعمة، وتطوير البنى التحتية لقطاع النقل، واستقطاب الاستثمارات، وتوطين الصناعات الموجهة للتصدير، وتبسيط الإجراءات الجمركية، إلى جانب الموقع الجغرافي الفريد والقرب من الدول العربية، من شأنها أن تحول هذا المعبر إلى أحد الأقطاب الإقتصادية والخدمية والتجارية في إيران.

كما أن تكامل إمكانات المنطقة الحرة مع ميزة الجوار للعراق، إلى جانب عبور ملايين الزائرين سنويًا، يهيئ فرصة استثنائية لبناء اقتصاد حيوي في مهران، يقوم في آن واحد على التجارة والخدمات والنقل والسياحة الدينية والاستثمار. وأصبح مهران اليوم نقطة الوصل بين الإقتصاد الإيراني وأحد أكبر الأسواق التصديرية للبلاد، ومن شأن استمرار نمو الصادرات، وتطوير البنى التحتية، والاستفادة الذكية من مزايا المنطقة الحرة، أن يحول مهران إلى أحد أكثر محركات التنمية الإقتصادية تأثيرًا في غرب إيران، ورمزًا لنجاح الصادرات غير النفطية خلال السنوات المقبلة.

مشروع سوق «هلالة الشمالي» الحدودي

من جانبه، أعلن محافظ إيلام، أن مشروع إنشاء سوق «هلالة الشمالي» الحدودي دخل مرحلة الدراسة تمهيدًا لإقراره النهائي في اللجنة الإقتصادية التابعة للحكومة، مؤكدًا أن تعزيز الدبلوماسية الحدودية والاستفادة من مزايا الجوار مع العراق يأتيان في مقدمة أولويات الإدارة العليا للمحافظة.

وأشار أحمد كرمي، في معرض حديثه عن توجهات الحكومة في تطوير الدبلوماسية على مستوى المحافظات والاستفادة من إمكانات المحافظات الحدودية، إلى أن محافظة إيلام، بحكم حدودها المشتركة مع محافظات ميسان وواسط وديالى العراقية، تتمتع بقدرات كبيرة لتوسيع التعاون الإقتصادي والتجاري، مؤكدًا أن العمل على استثمار هذه الفرص يُتابَع بجدية، موضحاً: أن الدراسة الفنية والإقتصادية الخاصة بمعبر هلالة الشمالي قد حظيت بالموافقة في فريق العمل على مستوى المحافظة، وكذلك في اجتماع المادة الأولى بوزارة الصناعة والمناجم والتجارة، لافتًا إلى أن المشروع أصبح الآن في مسار الدراسة والمصادقة داخل اللجنة الإقتصادية للحكومة، مضيفاً: أنه سيتم قريبًا عقد اجتماع مشترك مع مسؤولي محافظة ديالى العراقية لتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون، وبحث إنشاء واستكمال البنى التحتية على جانبي الحدود، تمهيدًا لإحالة المشروع إلى مجلس الوزراء للمصادقة النهائية عليه.

وأشار كرمي إلى أن تطوير المنافذ الحدودية في هلالة الشمالي وجيلات وجنكولة ومهران يُعد من أبرز المحركات الدافعة لتحقيق الانتعاش الإقتصادي في المحافظة، مؤكدًا أن الاستفادة من الحدود المشتركة مع العراق، والبالغ طولها ٤٣٠ كيلومترًا، يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في زيادة التبادل التجاري الحدودي، وخلق فرص العمل، والحد من البطالة، وتعزيز ازدهار اقتصاد المنطقة.

تطوير البنى التحتية في الشريط الحدودي

وفي ختام تصريحاته، لفت محافظة إيلام إلى الخطوات المتخذة لتطوير البنى التحتية في الشريط الحدودي، موضحًا أن توفير البنية التحتية اللازمة، بما في ذلك إمدادات المياه والكهرباء وسائر المتطلبات الأساسية لتشغيل سوق هلالة الشمالي الحدودي، يأتي على رأس أولويات إدارة المحافظة.

ومن المقرر تحويل منفذ هلالة الشمالي الحدودي، الواقع في قضاء تشوار والمحاذي لمحافظة ديالى العراقية، إلى سوق حدودي، وذلك في إطار الجهود التي يبذلها محافظ إيلام والمسؤولون في المحافظة، بهدف تنمية التبادل التجاري الحدودي، ودعم اقتصاد سكان المناطق الحدودية، وتعزيز صادرات السلع الإيرانية. ورغم أن محافظة إيلام تمتلك أطول حدود مشتركة مع العراق، بطول يبلغ ٤٣٠ كيلومترًا، فإنها لا تضم حاليًا سوى سوق حدودي واحدًا نشطًا يقع في قضاء مهران، في حين تمتلك المحافظة إمكانات كبيرة لتوسيع الصادرات والأنشطة التجارية الحدودية، إلا أن وجود سوق حدودي واحد فقط (مهران) يفرض قيودًا على تنمية هذه الأنشطة.

خطط لتحديث الإدارة الزراعية وتعزيز الإنتاج المحلي؛

إيران تعزز أمنها الغذائي بالمعرفة والإبتكار والإنتاج المستدام

الوفاق/ أكد وزير الجهاد الزراعي أن الأمن الغذائي يتحقق بالاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، والاستفادة من قدرات الشركات القائمة على المعرفة، وتطوير البحوث، وخفض استهلاك الموارد.

وشدد غلام رضا نوري قزلجه، خلال اجتماع مع عدد من النخب والشباب الناشطين في المجال الإقتصادي والسياسي، خُصص لبحث القضايا الإقتصادية والسياسية وتأثيرها في الأمن الغذائي والقطاع الزراعي، على ضرورة الحفاظ على التلاحم الوطني وتعزيز روح الانتماء إلى الوطن.

واستعرض وزير الجهاد الزراعي برامج وزارته، معتبرًا أن دعم المنتجين المحليين يمثل السياسة المحورية للوزارة، وقال: إذا لم يكن المنتج واثقًا من مستقبل نشاطه، فإن الأمن الغذائي للبلاد سيتعرض أيضًا للخطر. وأضاف: جرى خلال العام الماضي العمل، بالتوازي مع دعم الإنتاج، على الحيلولة دون اتخاذ قرارات من شأنها الإضرار بالمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، معتبراً أن إصلاح الهياكل الإدارية، وإلغاء ما يُعرف بـ«التواقيع الذهبية»، وتعزيز الشفافية، وزيادة التنافسية في عمليات الاستيراد، واعتماد الأنظمة الذكية، من أبرز الإجراءات التي اتخذتها الوزارة، مؤكداً أنه جرى للمرة الأولى تصميم نظام قائم على العدالة في التعيينات، بما يضمن اختيار المديرين على أساس الكفاءة والعدالة والمعايير التخصصية. وأشار نوري قزلجه إلى تنفيذ نموذج الزراعة وفق أنماط المحاصيل، والاستفادة من الأنظمة الذكية والتقنيات الحديثة، موضحًا: أن إدارة الإنتاج الزراعي تتجه اليوم نحو الاعتماد على البيانات، والرصد عبر الأقمار الصناعية، والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في إدارة موارد المياه والتربة بدقة أكبر، مؤكداً أن تحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن يتم من دون الاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا، مشددًا على ضرورة زيادة الإنتاجية، والاستفادة من إمكانات الشركات القائمة على المعرفة، وتطوير البحوث، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بالتوازي مع ترشيد استهلاك الموارد.

وفي إشارة إلى ظروف الحرب والضغوط الاقتصادية الأخيرة، أوضح نوري قزلجه أن توفير السلع الأساسية في البلاد استمر من دون انقطاع رغم القيود المفروضة، مؤكدًا أن ذلك جاء نتيجة التخطيط الدقيق، ودعم الإنتاج المحلي، وتعاون المواطنين.

وفي ختام تصريحاته، وصف وزير الجهاد الزراعي وحدة الشعب الإيراني وتلاحمه بأنها أكبر رصيد تمتلكه البلاد، وتمثل درعًا واقيًا في مواجهة مؤامرات الأعداء، مضيفًا: أن تجربة الأيام الأخيرة أثبتت أن الشعب الإيراني يتمتع بدرجة عالية من التماسك والقدرة على الصمود في الدفاع عن الوطن، وأن هذا الرصيد الاجتماعي يشكل أهم دعامة لتجاوز التحديات والمضي نحو مستقبل أفضل.